

الجامعة الاسلامية لبنان /كلية العلوم
السياسية والادارية والدبلوماسية / قسم
العلاقات الدولية
Alimahdi90@gmail.com

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية
قسم السياسات الدولية
abdallah.mohamed@nahrainuniv.edu.iq

مشروع المشرق الجديد، قراءة في استراتيجيات تحول الدور الاقليمي العراقي

علي مهدي علي
Ali Mahdi Ali

عبدالله محمد قاسم
Abdullah Mohammad Qasim

الملخص

يرتكز هذا المشروع في الأساس على رؤية استراتيجية مفادها ربط العراق بثرواته وموارده النفطية الكبيرة، مع مصر بثقلها السكاني وخبراتها في العديد من المجالات وموقعها على البحرين المتوسط والأحمر، ومع الأردن بما تمتلكه من مزايا للنقل والموقع الجغرافي وما تمثله من حلقة ربط بين العراق ومصر، بحيث يركز المشروع على عناصر التكامل بين أطره الثلاث التي تتمثل في مصادر الطاقة والنقل والتبادل التجاري والاستثمار، والاستفادة من تجارب كل هذه الدول فيما بينها لاسيما في القطاعات الاقتصادية وتسهيل تدفق رأس المال وقطاع التكنولوجيا.

فالمشروع وعبر رؤية سياسية في علاقات العراق الخارجية، يعد بمثابة محاولة لاختراق حالة الهشاشة التي تمر بها المنطقة العربية وجعلتها ساحة صراع وتنافس للقوى الإقليمية والدولية؛ فالمشروع من منطلقات التوجه الاستراتيجي العراقي قد يشكل نواة لتجمع عربي أكبر ويستفيد من الطاقات العربية لتغيير المعادلات والأوزان في علاقات وصراعات المنطقة عبر المساهمة في إعادة إنتاج توزيع القوة والتحالفات.

كلمات مفتاحية : المشرق الجديد.. الشام الجديد .. استراتيجية عراقية .. دور العراق .. تحول دور اقليمي .

Abstract

This project is based primarily on a strategic vision of linking Iraq, with its great oil wealth and resources, with Egypt, with its population weight, expertise in many fields, and its location on the Mediterranean and Red Seas, and with Jordan, with its transportation advantages and geographical location, and the link it represents between Iraq and Egypt, so that The project focuses on the elements of integration between its three parties, which are energy sources, transportation, trade exchange, and investment, and benefiting from the experiences of all these countries among themselves, especially in the economic sectors, facilitating the flow of capital, and the technology sector

The project, through a political vision in Iraq's foreign relations, is an attempt to break through the state of fragility that the Arab region is going through and has made it an arena of conflict and

competition for regional and international powers. Based on the Iraqi strategic orientation, the project may form the nucleus of a larger Arab grouping and benefit from Arab energies to change the equations and weights in the relations and conflicts of the region by contributing to reproducing the distribution of power and alliances

مقدمة:

يُعد مشروع المشرق الجديد حدثاً نوعياً في واقع منطقة الشرق الأوسط. وبرغم العنوان الاقتصادي الكبير للمشروع إلا أنه ينطوي على أبعاد سياسية واستراتيجية بمستويات عالية، ولعل الشئ الأهم في هذا الاتجاه هو ما يمثلته إذا ما تحقق من ثقل وتطور في علاقات العراق الخارجية، وما يمثلته أيضاً من تحول استراتيجي في طبيعة الإدراك العراقي لعمقه الاستراتيجي وقدرته على التأثير فيه انطلاقاً من مقومات القوة التي يتوافر عليها وتوظيفها لتحقيق مصالحه العليا، لا سيما مع الأردن الذي يضعه العراق على سلم أولوياته الاستراتيجية، مع إدراك استراتيجي عراقي متنام لاهمية الارتباط مع الأردن في إطار تحول جيوسياسي في توجهات العراق الإقليمية بواقع جديد يضع المكانة وتوزيع القوة والأدوار في مقدمة عوامل التأثير في تشكيل التوجه الاستراتيجي. وكذلك الحال بالنسبة للنطاق الجيو استراتيجي الأبعد نحو مصر، التي تسير نحو استعادة مكانتها عبر بوابة الشراكات الاقتصادية مع الجوار واستراتيجيات الانفتاح الإقليمي.

اهمية البحث :

تنبع أهمية موضوع البحث من كونه يناقش تكوين كتلة إقليمية قادرة على مواجهة التحديات في إطار فكرة جديدة، يتوجه من خلالها العراق نحو مصر والأردن لبناء محور فاعل في المنطقة، يقوم على التعاون الاقتصادي والسياسي.

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح مدى أهمية الاستفادة من المزايا الاقتصادية والجغرافية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، وتشبيك المصالح الاقتصادية بالشكل الذي يعود بالنفع على اقتصاديات البلدان الأعضاء. ونقل الفعالية الاقتصادية للعراق إلى البحر الأحمر والبحر المتوسط. بعيداً من الخليج العربي ومضيق هرمز حيث تتعارض الاستراتيجيات في تلك المنطقة، كذلك دراسة الدور المحوري للعراق بالقدر الذي يعزز أوراق القوة التي يمتلكها في سياق التفاعلات الإقليمية الجارية

اشكالية البحث :

تتمثل اشكالية الموضوع في مدى استفادة العراق من مشروع الربط الإقليمي والية تحقيق المصالح من خلال تحويل المشروع إلى مشروع جيوسياسي قادر على إثبات حضوره في معادلات المنطقة وتوازنها، وما يمثلته من استراتيجيات التحول في الدور الإقليمي العراقي نحو القدرة على أداء فاعل تجاه التفاعلات الإقليمية. مع إدراك حجم المعوقات والتحديات والفرص التي تنبثق عنه. وعلى هذا الأساس تطرح مجموعة من التساؤلات المنطقية في هذا السياق :

ما هو مشروع المشرق الجديد ؟ ماهي مساراته ؟ ما يمثلته المشروع بالنسبة لتحول الدور السياسي العراقي ؟ ماهي الفرص والتحديات التي يواجهها ؟

فرضية البحث :

يمكن صياغة عدد من الفرضيات لهذا الموضوع :

1 - المشروع يؤسس لحالة من التحالف بين الدول الثلاث وهذا التحالف يركز على عناصر تكاملية، هي النفط والطاقة والنقل وتجارة السلع والعمالة والاداء السياسي.

2 - بناء مفهوم أولي ببعد تحالفي سياسي قائم على تفاهات اقتصادية بين الدول الثلاث .

3 - المشروع يمثل انتقاله محورية في استراتيجيات العراق الاقليمية نحو دور اكثر فاعلية بالاستناد الى توظيف عناصر القوة والجذب التي يمتلكها في اطار ادراك استراتيجي باتجاه اهمية الانفتاح والخروج من الدائرة الاقليمية الضيقة .

منهج البحث :

استند البحث الى توظيف مدخلات ومقاربات البحث العلمي المشتقة عن المناهج الاساسية وقوامها المقرب الوصفي التحليلي فضلا عن المدخل الاستشرافي المستقبلي في بعض أجزاءه .

هيكلية البحث : تكون البحث من اربعة محاور متسلسلة مكملتها لاحدها للآخر حيث ناقش المحور الاول البدايات الاولى لانطلاق فكرة المشروع في حين سلط المحور الثاني الضوء على موضوع الرؤية الاستراتيجية لمشروع المشرق الكبير، اما المحور الثالث فقد ناقش، المشروع كمتغير في تحول الدور الجيوبولتيكي العراقي. وفي محوره الرابع عالج البحث التحديات والفرص التي تواجه المشروع برؤية استشرافية .

الصعوبات :

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات الباحث اثناء مسارك كتابة البحث ، كان في مقدمتها " ان الموضوع يدرس تطور في مسار العلاقات الاقليمية والاتجاه نحو بناء محور تحالفي، ولم تتوفر لحد الان كتابات مؤثرة كافية يمكن الاستعارة منها و اقتباسها في الدراسة ، والمتوفر سوى اراء وجهات نظر مشتقة عن الشبكة الدولية للمعلومات ، فلا تتوفر الكتب ولا المجالات الدورية ولم تتوفر على حد علمنا دراسة جديدة و افية تعالج اجزاء وجوانب الموضوع . وهنا كانت الصعوبة الثانية والمتمثلة في صياغة الاراء بالاستناد الى المعلومات القليلة المتوفرة والاقتباس منها بلغة من منهجية الى جانب توظيف الرأي الخاص في تحديد مسار الكتابة ، وعلى هذا الاساس نجد ان معظم المصادر التي تم اعتمادها هي عبارة عن مواقع الكترونية ونشرات تعبر عن اراء واخرى تتيح معلومات رقمية عن المشروع . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان هناك خلافا في المنهجية او قصور في الرؤية وانما تم تجاوز هذه المشكلة بالصياغة الصحيحة والفكرة المنهجية وتوجيه المعلومة المتوفرة لخدمة الموضوع .

المحور الاول : بدايات فكرة المشروع

تعود فكرة مشروع الشام الجديد للعام 2014 عندما تم الاعداد له من قبل البنك الدولي وكان يستهدف (العراق ومصر والاردن ولبنان وسوريا وتركيا وفلسطين). حيث بدأ المشروع بدول لها واقع اقتصادي متراجع وعليها ديون متراكمة للبنك الدولي فمصر تدين للصندوق بـ 19 مليار دولار وهو ثاني اكبر مبلغ بعد الأرجنتين، وتراجع في البنية التحتية لديها، ناهيك عن البطالة والتضخم، اما الاردن فهو الاخر اقترض من البنك الدولي 1.45 مليار دولار فضلا عن دين سابقا يقدر 1.3 مليار دولار مع ارتفاع البطالة الى 24%، والعراق يعاني من ازمة اقتصادية حادة فضلا عن الديون المتراكمة وتأرجح اسعار النفط ، وهذا ما يؤدي الى تشكيل تحالف دول الازمة الاقتصادية. من اجل النهوض بها .

وفي عام 2014، ومع تطورات الاوضاع في الدول العربية نتيجة تداعيات ما عرف بالربيع العربي وتفشي سيطرة تنظيم داعش الارهابي في سوريا والعراق، اختار البنك الدولي هذا التعبير لتقرير كبير أصدره تحت عنوان (في الأفق: يلوح مشرق جديد). ودعا فيه إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة بين مصر وتركيا والأردن والعراق ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية.

وبطبيعته كان التقرير بطبيعته اقتصاديا، إلا أنه يشير إلى الحاجة الماسة إلى الحد من عدم اليقين الإقليمي وإحياء الاستثمار والنشاط الاقتصادي داخل المنطقة بحيث يوفر هذا كله دافعا قويا لمثل ذلك المشروع. وبالطبع بني هذا التقرير تحليله على تركيا ومصر كقطبين أساسيين للتطوير الاقتصادي الصناعي، أما إمكانات التكامل الأكبر بين البلدان فوضعها في مجال تجارة الخدمات، من النقلات والسياحة إلى المصارف والتأمين عبورا بالاتصالات. هذا في

ظل نهوض جنوب شرق الأناضول في تركيا لتوريد البضائع إلى إيران الخاضعة للعقوبات وإلى العراق الذي فقد قدراته الإنتاجية منذ 2003 وسوريا خلال الصراع.

لقد شكل هذا الطرح سابقة مهمة خاصة بعد انفصال مجلس التعاون الخليجي في تكامل اقتصادي خاص به دون التكامل العربي، وتعثر مشروع المغرب العربي الكبير، وانفصال الشراكات الأوروبية بين شراكات مع الخليج وأخرى مختلفة سميت (أورو متوسطية)، أي بين القارة العجوز والبحر، كل بلد متوسطي على حدة. وفي حين كان مشروع (صفقة القرن) يلوح في الأفق وكذلك الدفع نحو التكامل الاقتصادي بين الخليج وإسرائيل، أطلق العراق والأردن ومصر مشروع تكامل اقتصادي خاص بهذه البلدان، تحت تسمية (الشام الجديد) تلميحاً إلى أنه يمكن أن يشكل لاحقاً رافعة لإعادة إعمار سوريا بعد الحرب، وأيضاً لبنان ما بعد انهياره الاقتصادي والمالي. وأن يكون محطة جديدة لإعادة ترتيب الخلافات، والوصول إلى حلول مبنية على رؤية مشتركة، تخدم شعوب المنطقة، والخروج من التوتر الدائم إلى الهدوء المستقر.

ومن الواضح أن البلدان الثلاثة التي أطلقت مشروع (الشام الجديد) تواجه تحديات اقتصادية أمنية واستراتيجية كبيرة. فالعراق الثرى بالنفط عاجز عن تأمين حاجته حتى من الكهرباء والمشتقات النفطية، وفقد إمكاناته الزراعية والصناعية. والأردن فقد دوره كممر للبضائع نحو الخليج، منذ انطلاق الصراع في سوريا ومع تطور التطبيع الخليجي الإسرائيلي. أما مصر، فأفضل حالاً نسبياً، إلا أن التساؤل يبقى عما بعد مشاريع البنى التحتية الضخمة وتصدير الغاز والكهرباء وواضح أيضاً أن تسريع التكامل الاقتصادي بين البلدان الثلاثة، يحمل في طياته الكثير من القدرة الكامنة على التنمية، حسب التعبيرات التي يستخدمها البنك الدولي. لكن عملية التسريع المقترحة تحتاج إلى قفزة نوعية في الشراكة بين هذه البلدان للذهاب إلى أبعد من شعار مرحلي يزول بزوال مبرراته السياسية الأمنية كما كان الحال بالنسبة لمشروع المغرب العربي الكبير.

المحور الثاني : الرؤية الاستراتيجية لمشروع المشرق الكبير

كانت فكرة الشراكات ضمن توجهات البنك الدولي عام 2014، إلا أن فكرة إقامة التعاون ثلاثي بين العراق ومصر والأردن انطلقت عام 2019، ابتداءً من القمة التي جمعت رئيس الحكومة العراقية السابق، عادل عبد المهدي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبدالله الثاني، التي عُقدت بالقاهرة في 25 آذار 2019، ثم تلاها لقاء ثان بين الرئيس المصري والملك الأردني والرئيس العراقي برهم صالح على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول 2019، والقمة الثانية عُقدت في عمان في 25 اب 2020 التي مثلت التأكيد على المضي في تحقيق التعاون بين البلدان الثلاثة. وكان الاتجاه الثلاثي نحو أحداث اطار مؤسسي فاعل لتأطير هذا التعاون من خلال إنشاء جنة لسكرتارية دائمة للتنسيق حول ملفات التعاون بين الاطراف الثلاثة، وتتولى هذه السكرتارية متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين هذه البلدان بغية وضع التعاون حيز التطبيق الفعلي، وعدم اقتصره على بيانات وخطب الزعماء، وكذلك من أجل تجاوز حالات إخفاق مشاريع التعاون السابقة التي طرحتها هذه الدول، ويكون مقر هذه السكرتارية في كل دولة لمدة سنة ابتداءً من العاصمة الأردنية عمان في سنتها الأولى.

ولابد من القول وبالنسبة للمصطلح فأن المشرق الجديد قد أطلق على لسان رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لأول مرة خلال زيارته الولايات المتحدة الأمريكية في آب 2020، عندما ذكر في لقاء له مع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، أن هناك مشروعاً استراتيجياً، يسعى إلى الدخول فيه، ويحمل اسم المشرق الجديد، وكانت الفكرة التي أطلقها الكاظمي تؤسس لمشروع اقتصادي على النمط الأوروبي، يجمع القاهرة ببغداد، وانضمت إليه عمان، لتكوين كتلة إقليمية قادرة على مواجهة التحديات". فالمشروع فكرة جديدة، تتوجه من خلالها العراق نحو مصر والأردن لبناء محور فاعل في المنطقة، يقوم على التعاون الاقتصادي والسياسي.

وجاءت قمة بغداد نهاية يونيو 2021، لتجمع بين الأطراف الثلاثة من جديد، وتتضمن الاتفاق على طرح مشروع

المشرق الجديد، على أسس اقتصادية التي من شأنها تقريب وجهات النظر كونه يمثل مصالح الشعوب، فالمشروع هو نواة لمشروع التكامل.. لوجود عناصر نجاح متوفرة مثل الجغرافيا والثروات، والعنصر الأهم هو العنصر البشري، ويمكن أن يكون هناك مشروع جديد نواته البلدان الثلاثة“. وبالفعل ناقشت قمة بغداد الثلاثية مشروع لمشرق الجديد وبحث سُبُل بلورة وتجسيد المشروع على أرض الواقع عبر عقد اتفاقيات وتفاهات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتعليمية، ناهيك عن التركيز على ملفات الطاقة والاستثمار.

ولا بد من الإشارة الى ان المتابع لا يجد اي صعوبة في استنتاج الطابع الاقتصادي لمشروع ”المشرق الجديد“، فهو يكرس لشراكات اقتصادية تستهدف العديد من القطاعات تحقيقاً لاستجابة فاعلة مكرسة للمتطلبات الوطنية العراقية“.

ويرتكز هذا المشروع في الأساس على رؤية استراتيجية مفادها ربط العراق بثرواته وموارده النفطية الكبيرة، مع مصر بثقلها السكاني وخبراتها في العديد من المجالات وموقعها على البحرين المتوسط والأحمر، ومع الأردن بما تمتلكه من مزايا للنقل والموقع الجغرافي وما تمثله من حلقة ربط بين العراق ومصر، بحيث يركز المشروع على عناصر التكامل بين أطرافه الثلاث التي تتمثل في مصادر الطاقة والنقل والتبادل التجاري والاستثمار، والاستفادة من تجارب كل هذه الدول فيما بينها لاسيما في القطاعات الاقتصادية وتسهيل تدفق رأس المال وقطاع التكنولوجيا.

وفي هذا الاطار، فان الاتجاه التنفيذي للمشروع يركز على ضرورة تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث، وربط شبكات نقل الغاز بين العراق ومصر عبر الأردن، وإنشاء خط البصرة - العقبة الخاص بنقل النفط الخام، والتعاون في مجال الطاقة المتجددة والبتروكيمياويات وبناء القدرات والخبرات، والتعاون في المجال الصناعي والزراعي واستكمال إنشاء شركة إقليمية لتسويق المنتجات الزراعية، والتعاون في مجال النقل العام وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة المرور، وتوأمة الأكاديميات البحرية بين الدول الثلاث، وتوفير المناخ المناسب لدعم شركات القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات في الدول الثلاث، فضلاً عن حصول الأردن على النفط بأسعار تفضيلية يقدمها العراق.

المحور الثالث : المشروع وتحول الدور الجيوبولتيكي العراقي

يؤكد توجه العراق نحو مصر والأردن لبناء محور بديل في المنطقة يتوازى مع العراق اقتصادياً وأمنياً وسياسياً وجود ادراك عراقي لتفكيك تحديات كثيرة في البنى التحتية التي يعاني منها .

وبحسب مراقبين فان ”المشروع العملاق يقوم على أساس التفاهات الاقتصادية والسياسية بين العراق ومصر، وقد دخلت الأردن على خط المشروع حيث كان المشروع قائماً على أساس أن مصر تمثل كتلة بشرية والعراق كتلة نفطية، والأردن دخلت على الخط للاستفادة من خدمات كلهم ويقوم مشروع المشرق الجديد على أساس الربط بين مصر التي تمثل كتلة سكانية كبيرة، والتي لديها خبرات في العديد من المجالات، ولديها موقعها على البحر المتوسط، والعراق الذي يمتلك موارد نفطية كبيرة، والأردن الذي يملك مزايا اقتصادية جيدة. ويركز المشروع على التعاون الاقتصادي وتعزيز الجوانب الاستثمارية والتجارية بين البلدان الثلاثة في خطة ستكون تدفقات رأس المال والتكنولوجيا فيها أكثر حرية. الى جانب هذا العنوان بسماته الاقتصادية ، الا انه يجري بالواقع بناء مفهوم اولي ببعد تحالفي سياسي قائم على تفاهات اقتصادية بين الدول الثلاث .

يرتكز التحالف على عناصر تكاملية، هي النفط والطاقة والنقل وتجارة السلع والعمالة، حيث سيُمد خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق وصولاً إلى ميناء العقبة في الأردن ومن ثم إلى مصر. وبينما يحصل الأردن على النفط العراقي بسعر أقل من سعر السوق الدولي، فضلاً عن رسوم العبور، تستفيد مصر من عملية تكرير جزء من النفط العراقي على أراضيها، في حين يستورد العراق الكهرباء من مصر، كما يمكنه الاستفادة من الخبرات المصرية في

عملية إعادة الإعمار، وستتم الاستفادة من إمكانيات الأردن في مجال النقل نظراً لامتلاكه قدرات كبيرة في هذا المجال، إضافة إلى تصدير السلع من الأردن ومصر إلى العراق.

لعلّ الخطوة الأهم في مشروع الشرق الجديد، بالنسبة للعراق تتمثل فيما يعبر عنه من واقع جديد في تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والأهم كونه يمثل انتقاله نحو تقبل العراق وتغيير الصورة الذهنية التي ارتبطت به في سياسات الأطراف الإقليمية، كما يمثل انجازاً سياسياً عراقياً في بعده الخارجي والإقليمي بخاصة من خلال تغيير الإدراك الاستراتيجي المقابل به بعده منتمياً لبينة جيوسياسية مغلقة لا يمكن اختراقها تقوم على التبعية وغياب الإرادة وعدم استقلالية القرار السياسي، إلى رؤية إيجابية تعد العراق عمقاً عربياً إسلامياً جامعاً ينبغي عدم بقاءه خارج معادلة التفاعل والتوازنات الجارية في المنطقة.

وهذا يعني أن المشروع يمثل تطوراً مهماً في مسار السياسة الخارجية العراقية وانتقاله نوعية تمثل انفتاح استراتيجي للعراق على دول محيطه الإقليمي القريب والبعيد. كما يمثل انعطافاً نحو مجال أوسع من العلاقات السياسية الفاعلة التي تنطلق من بوابة الاقتصاد.

فالمشروع وعبر رؤية سياسية في علاقات العراق الخارجية، يعد بمثابة محاولة لاختراق حالة الهشاشة التي تمر بها المنطقة العربية وجعلها ساحة صراع وتنافس للقوى الإقليمية والدولية؛ فالمشروع من منطلقات التوجه الاستراتيجي العراقي قد يشكل نواة لتجمع عربي أكبر ويستفيد من الطاقات العربية لتغيير المعادلات والأوزان في علاقات وصراعات المنطقة عبر المساهمة في إعادة إنتاج توزيع القوة والتحالفات.

ولو سلطنا الضوء على مسارات السياسة الخارجية العراقية في بعدها الراهن لوجدنا أن هذا التوجه والاندفاع العراقي نحو الدول المشاركة في مشروع الشرق الجديد يحمل في طياته أهدافاً بطبيعة اقتصادية سياسية أمنية دفاعية تشكل ضماناً للأمن الوطني في مجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة. كما أن المشروع بمستوياته وأهدافه يمثل تطوراً في الإدراك السياسي العراقي لأهمية الدخول بشراكات أوسع مع جيرانه وعمقه الاستراتيجي لتحقيق عناصر حيوية لتعزيز الموارد الاقتصادية أهمها أن ينتقل العراق باقتصاده من الريعي إلى الإنتاجي عبر التعاون الثلاثي مع الأردن ومصر وتشكيل هذا الفضاء الاقتصادي العربي.

وهذا ما يمثل تحركاً مهماً في إطار علاقات التكامل خاصة وأن العلاقات الدولية في القانون الدولي مبنية بالأساس على علاقات تكاملية في مجال الاقتصاد والسياسة والأمن تركز بالأساس على توظيف نقاط القوة لدى الدول الثلاث للاستفادة القصوى منها داخل التحالف

ولا تقتصر الرؤية السياسية التي ترصد سياسة العراق في بعدها الخارجي والإقليمي بخاصة، بل تتطور إلى أن مشروع المشرق يؤكد وجود توجه استراتيجي عراقي نحو مصر والأردن لبناء محور بديل في المنطقة يتوازى مع العراق اقتصادياً وأمنياً وسياسياً. ويمكن أن يخرج العراق وأن كان نسبياً في محاور إقليمية ضيقة. كما يمثل توجهاً جديداً في سياسة العراق الخارجية في محاولة لتبني استراتيجيات تفكيكية للأطر السياسية القائمة ولة محاور التحالف التي هيمن عليها الصراع بأنماطه الجديدة، عبر التحرك بفاعلية العراق الاقتصادية نحو مناطق إستراتيجية جديدة متمثلة بساحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، مما سيكون له انعكاساً كبيراً على مستويات فاعلية وتأثير الدور العراقي في المنطقة.

ويأتي تحرك العراق في هذا الصدد ليمثل تحولاً مهماً على مستوى علاقات العراق الخارجية، ويمكن أن يكون لها شأن كبير في آلية توسيع نطاق علاقاته وعدم اقتصرها على مسارات محددة تتمثل في العمق ودوائر الفعل الضيقة فقط بل تتعدى ذلك نحو الإقليم بشكل أكبر، لاسيما تجاه مصر، مما يمكنه من تنويع مستويات الأفاعل الاقتصادي، ومغادرة الأطر السياسي الذي يسير فيه مما يمكنه مع توافر عوامل القدرة والاستمرارية والاداء من تبني استراتيجيات التكيف والارتباط والتوازن والحياد في سياسته الخارجية بعيداً عن الاملاءات وهذا ما يعد محاولة حثيثة من العراق

للاقتراب من دور يتناسب مع مكانته وتأثيره في المنطقة وسعيه لاحداث توازن بين الاطراف الفاعله في المشهد السياسي فيه ، وهذا ما يمنح العراق ثقلا في حسابات الاطراف الاقليمية في اطار حركة تفاعلها .

نطاق المحور العراقي الاردني

في رؤية استراتيجية لطبيعة العلاقات بين العراق والاردن، فان الخلل يكمن في وقوف طرفي العلاقة على مسافة بعيدة دون تفعيل لحركة التقارب والاداء الاستراتيجي الموجه، فالمصلحة تتمثل في مواصلة التعاون الحقيقي والدفع بقوة نحو التقارب المجدي بعد تحقيق تفاهمات تركز على الاهداف وتبديد المخاوف. فالدور الاردني تجاه العراق ليس هامشيا وليس محوريا مما يتطلب من قبل الطرفين البحث عن اطار يفتح الباب امام تحسن صيغة العلاقات وعدم الجمود عبر اوجه أوجه كثيرة. فيجب ان تكون رسال العراق للاردن مطمأنه وتتناول البعد الاستراتيجي في العلاقات مما يمنح الاردن تصورا واقعيا لطبيعة الدور العراق الجديد واهدافه نحو عمق العراق الاستراتيجي كما يجب ان تكون رسالة الأردن للعراق نابعة من تأييد لوحده وسيادته ومركزيته في الادراك الاستراتيجي الاردني ، ومغادرة التوجهات القائمة على إطار طائفي. يعتمد على تبني منظور مذهبي محدد في التوجه نحو العراق . والعمل على تحقيق ترابط استراتيجي من عدة جوانب ، فالأردن يسعى لأن يكون العراق امنا قويا ومستقرا ومعتدلا وموحدا. متعاوننا في مواجهة التحديات . في اطار الاداء السياسي العراق تجاه الاردن ينبغي ان تكون النظرة السياسية مستندة الى حقائق الامن والاقتصاد وتأثيرات الوضع السياسي العراقي في التوجه العراقي السياسي الجديد نحو الاردن . اي ان المصالح ينبغي ان تكون الحافز الاهم في حركة انتقال الاداء السياسي العراقي من حالة السكون واعتماد الرؤية القاصرة تجاه الاردن الى فاعلية الاداء والدور واهمية الترابط ، مما ينعكس على طبيعة الدور العراقي القائم على عناصر التأثير في بيئته الاقليمية على وفق رؤية سياسية واستراتيجية تتكيف مع التطورات وتتوازن مع المحاور وحركة التفاعل الجارية .

نطاق المحور العراقي المصري :

يرتبط العراق مع مصر باتفاقية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والفني موقعة في القاهرة عام 1980، وقد عقدت اللجنة المشتركة المنبثقة عن هذه الاتفاقية (10) دورات كان آخرها في بغداد عام 2002، إضافة إلى حصول موافقة رئاسة الوزراء عام 2017 وبطلب من الجانب المصري، لرفع مستوى اللجنة المشتركة إلى لجنة عليا يرأسها رئيس وزراء كلا البلدين. وتم عقد اجتماعات اللجنة العليا في بغداد عام 2020 وتمخض عنها التوقيع على محضر مشترك من قبل رئيسي مجلس الوزراء في كلا البلدين وتضمن المحضر التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتجارية والاستثمارية والعلمية والفنية ومجالات أخرى. كما تم توقيع (15) مذكرة تفاهم في مختلف القطاعات، وتمت المصادقة على المحضر المشترك من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء ويجري العمل حاليا على متابعة تنفيذ فقراته بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات العراقية ذات العلاقة. ووفقا لوزارة التجارة العراقية يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (386.161.316) دولار أمريكي عام 2020. وهناك العديد من المؤشرات الايجابية التي تدل على وجود ثمة إرادة سياسية باتت واضحة في كل من القاهرة وبغداد لتفعيل التعاون المصري العراقي، والذي شهد حراكا متسارعا في ضوء اللجنة العليا المشتركة، التي أعطت الضوء الأخضر لتفعيل اتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في فترات سابقة، دون أن تحظى بالتطبيق العملي، بالإضافة إلى إبرام عدد آخر من الاتفاقيات المطلوبة في هذه المرحلة. في هذا السياق، تؤكد القيادة المصرية ثبات التوجهات التي تحكم المنظور المصري للتعاون مع العراق وتمثل فيما يلي: تقديم الإسناد الكامل للعراق وتعزيز دوره، وتحقيق كل ما من شأنه أن يحقق مصالحه، ويساعده على تجاوز كل التحديات، ويحافظ على أمنه واستقراره ويساعده في تقوية مؤسساته الوطنية. والدفع بأطر التعاون مع العراق سواء على المستوى الثنائي أو الثلاثي مع الأردن، في ضوء الأهمية الاستراتيجية لهذا التعاون في العالم العربي. وتعزيز التعاون الثنائي العسكري بين مصر والعراق، بما في ذلك التدريبات المشتركة وتبادل الخبرات وبرامج التدريب ورفع القدرات. وكذلك التأكيد على الجدية والإرادة القوية لدى مصر تجاه التعاون المثمر مع العراق، مع الأخذ في الاعتبار

أهمية عامل المتابعة الدقيقة لما يتم التوافق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن أوجه التعاون والتفاعل بين العراق ومصر ضمن نطاق واسع يمكن أن تسير باتجاه تنشيط مستويات المشروع عبر ادراك استراتيجي مشترك ، ومن ثم فإن الأرضية متاحة مع هذا الزخم من الاتفاقيات والتناغم على المستوى السياسي والإستراتيجي أن يتم الدفع بهذا التعاون على النحو الذي من شأنه أن يسهم في توفير الأمن الغذائي للدولتين خصوصاً أن مصر تمتلك خبرات واسعة بشرية وفنية في المجال الزراعي، وهو ما يحتاجه العراق في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها، لإعادة صياغة مسارات علاقاته وتعاوناته الإقليمي والعربي. الجانب الثاني، الذي يتعين الاستعداد له جيداً لتفعيل التعاون المشترك، يتمثل في أن العراق مقبل على عملية إعادة إعمار واسعة للعديد من المدن والمناطق، التي تضررت من جراء الحرب على تنظيم داعش الإرهابي خلال السنوات الأخيرة، وتقدر تكاليفها بما يزيد على مائة مليار دولار، ومن ثم فإنه بات من الأهمية بمكان أن توفر مصر القدرات التي تمتلكها في هذا المجال، سواء على صعيد العمالة الماهرة والمدرّبة أم على صعيد الشركات، بأنواعها المختلفة وبخبراتها المتنوعة، كما يمكن للدولتين - وهذا هو البعد الثالث - أن تفعلا تعاونهما في مجال الطاقة بتجلياته الثلاثة: الكهرباء والغاز والبتروكيمياويات. المرحلة المقبلة، خصوصاً في ظل اعتزام مصر لأن تكون مركزاً عالمياً لإنتاج الطاقة، وحرصها على تنفيذ مشروعات للربط الكهربائي تمتد من بغداد شرقاً إلى كازابلانكا غرباً وصولاً إلى أوروبا. أما البعد الرابع فيمكن في ضرورة تحقيق معدلات عالية من التجارة البينية بين البلدين، ويمكن في هذا السياق الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة التي وقعت عليها مصر والعراق والأردن و17 دولة عربية، التي ألغت الرسوم الجمركية بين الدول الموقعة عليها، فضلاً عن زيادة الاستثمارات البينية من خلال توظيف اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار بين البلدان العربية، إلى جانب تحرير تجارة الخدمات من خلال إتاحة إنشاء فروع لبنوك كل دولة لدى الأخرى، وغيرها من أنماط الخدمات التي تخدم اقتصادهما.

المحور الرابع : مشروع المشرق الجديد .. التحديات والفرص

يرتبط مشروع "المشرق الجديد" بواقع المنطقة وظروفها وتطوراتها، ومن المؤكد أنه سيتأثر بدرجة كبيرة بهذا الواقع، وسيكون للإرادة السياسية لأطرافه دور مهم في مواجهة التحديات، مثلما سيكون لهم دور في تعظيم فرصه في التطور والريادة.

أولاً. التحديات

رغم أهمية مواقع وأدوار مصر والأردن في هذا المشروع، إلا أن بوصلة التحديات تتجه إلى العراق بدرجة أساسية، ويرتبط نجاح المشروع بقدرة العراق على الوفاء بالتزاماته تجاهه. وبرغم الحماس الذي يبديه العراق للمشروع عموماً، إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة وجود انقسام عراقي بين رافض لفكرة التحالفات الضيقة، ومؤيد لعودة العراق إلى إطاره العربي، لذا فمن المرجح أن يواجه العراق جملة من التحديات، أهمها ما يأتي:

احتمال عدم قدرة العراق على الحصول على تصديق البرلمان على التفاهات التي تم التوصل إليها في قمة عمان بين العراق والأردن ومصر، والخشية من إدراج التحالف في خانة اصطفاة العراق في لعبة المحاور الإقليمية، رغم التأكيد على "إبعاد العراق عن سياسة المحاور"، والتأكيد على أن التحالف يركز على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأساسية، إلا أنه من غير المستبعد لجوء أنصار إيران في البرلمان والكتل الحزبية إلى تفعيل هذا التمسك بهذا المبدأ من أجل رفض التحالف.

أما التحدي الأخطر الذي يواجه المشروع يكمن في مساعي بعض الأطراف الإقليمية والدولية المتضررة من التحالف بتحريك أدواتها في العراق لعرقلة مسار المشروع، ولا يقتصر الأمر على إيران، فهناك أيضاً تركيا التي ستتنظر إلى التحالف من منظور العداء مع مصر وترفض منح مصر موطئ قدم في العراق، وروسيا التي ستتعاظم مع التحالف بوصفه

”صناعة أمريكية“.

في حين تمثل الأزمة المالية والاقتصادية التي تشهدها الدول الثلاث، سيما العراق الذي يمثل المرتكز الرئيس للمشروع؛ ما يقلص أو يؤخر خطط الاستثمارات المشتركة أوحى خطة مد أنبوب النفط. وهناك أيضاً الصين، فالعراق يقع في قلب مصالحها في المنطقة، وخاصة مشروع ”الحزام والطريق“ بالإضافة إلى رغبتها في الحصول على حصص من عملية إعادة الإعمار للمدن العراقية والبنية التحتية. ويشكل الحضور الأمريكي في التحالف الوليد، سواء من حيث دعمه أو قرب أطرافه من المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة، ضربة للمخططات الروسية والصينية بشأن العراق.

وعلى الرغم من توقع حصول المشروع على احتضان عربي وخاصة من قبل دول الخليج، على اعتبار أن التحالف يشكل رافداً مهماً في تدعيم الموقف العربي في مواجهة اختراقات القوى الإقليمية وخاصة أن العراق والأردن يرتبطان جغرافياً بدول الخليج، وتحصين أمنهما مسألة مهمة للدول الخليجية ولكن لا يعرف مدى نظرتها إلى آلية التعاون الثلاثي بين مصر والعراق والأردن، وهل تعتبرها شكلاً ولو محدوداً من التمرد من قبل هذه الدول الثلاث غير الخليجية على الهيمنة الخليجية ولا سيما السعودية والإماراتية خلال السنوات الماضية على السياسة العربية، خاصة أن القاهرة وبصورة أقل الأردن بدأت تحركات فاعلة في ملفات عدة وبشكل مستقل عن السعودية والإمارات تمثل في الحالة المصرية في التهدة مع تركيا والوساطة في غزة، والحراك في الملفين الليبي والإثيوبي

كما أن إسرائيل هي الأخرى تنظر بعين الريبة والشك لهذا التحالف، وتدرك أنه يهدف إلى إحباط مخططاتها للاندماج في المنطقة العربية، حيث تزايد الحديث مؤخراً في إسرائيل عن ربط تل أبيب بالخليج على مستوى ”أمن الطاقة“ في ضوء الاتفاقات ”خط إيلات – عسقلان“. حيث طرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية في العام 2019 فكرة إقامة تحالف عربي-إسرائيلي لربط الخليج العربي بالبحر المتوسط، مع ضم الأردن والعراق في وقت لاحق، على أن تكون إسرائيل بوابة الشام الجديد نحو أوروبا والولايات المتحدة.

ثانياً. فرص نجاح المشروع

ثمة مؤشرات على إمكانية نجاح المشروع تتمثل بالآتي:

وجود دعم أمريكي واضح للمشروع، إذ يشكل المشروع جزءاً من استراتيجية الإدارة الأمريكية في تحويل العراق باتجاه مصر والأردن. كما يتوقع حصول المشروع على احتضان عربي وخاصة من قبل دول الخليج، على اعتبار أن التحالف يشكل رافداً مهماً في تدعيم الموقف العربي في مواجهة اختراقات القوى الإقليمية.

وجود رأي عام عربي مؤيد للمشروع، وتحديدًا في الدول الثلاث الأعضاء في التحالف، كما ستساهم الفوائد المتوقعة للتحالف، وخاصة على المستوى الاقتصادي، بمنح التحالف الزخم اللازم للتطور والاستمرار.

وإذا كان مشروع الشام الجديد، يستهدف تحقيق تعاون استراتيجي بين مصر والأردن والعراق، ويغلب عليه الطابع الاقتصادي والاستثماري، إلا أن له انعكاسات أخرى لها دلالتها، يأتي من أهمها أن بإمكان الدول العربية تشكيل كتلة قادرة على النجاح والتطور رغم ما تمر به المنطقة من ظروف صعبة، كما أنه يبعث برسالة ردع في مواجهة التحديات التي تواجه الدول الثلاث في مختلف القضايا. ويحاول العراق من خلال الدخول في هذا المشروع، تأسيس شراكات عربية متعددة، تساعد في عمليات إعادة الإعمار، وفي تجاوز ما يواجهه من تحديات وصعوبات كثيرة، لا زال يعاني منها منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وقد يتمكن في الوقت ذاته من العودة الفاعلة للمنظومة العربية، وكذلك محاولة لاستعادة الثقة في الدولة العراقية على المستويين العربي والدولي.

ويمكن أن يساعد هذا التكتل في استعادة النفوذ العربي في العراق، وإحداث نوع من التوازن أمام نفوذ القوى الأخرى.

الخاتمة :

يمكن القول إن ”مشروع المشرق الجديد“، ينطوي على العديد من المزايا الإيجابية لمصر والأردن والعراق، كما أنه

يمثل فرصة حقيقية لتشكيل كتل عربي فاعل، يستند إلى فضاء اقتصادي وثقافي وسياسي، ومصالح إستراتيجية ممتدة، ويمكن أن يمثل -إذا ما تجاوزت سلبيات مؤسسات العمل العربي- بداية لتعاون إستراتيجي أوسع وأشمل وأكثر فاعلية بين دول عربية أكثر في المستقبل، إذا ما حالفه النجاح الذي ننتظره. وتتوقف طبيعة مسارات المشروع على الإرادة السياسية لأطرافه، وخاصة قدرة العراق على تطويع العقبات الكثيرة المطروحة أمامه وهو أمر يحتاج إلى تغييرات جذرية داخلية على أكثر من مستوى، فالمشروع يمثل نقلة نوعية إستراتيجية في علاقات العراق الإقليمية النابعة من ادراك إستراتيجي فاعل لأهمية البيئة الإقليمية في حركة التفاعل المستقبلية والانتقال من إستراتيجيات الحليف الواحد أو المحدد نحو مجال أوسع من التفاعلات والتخلص من سياسة المحاور في صياغات علاقاته المستقبلية. كما ان العراق سيحقق مكانة جيدة ضمن إطار الحاضنة العربية بأبعاد اقتصادية من أجل إعادة التوازنات الإقليمية، مما يفتح الباب واسعاً على الشراكة مع العراق مستقبلاً.

المصادر

1. المشرق الجديد: أهداف وغايات، وكالة مهر الإيرانية، 11/7/2021
2. مصطفى الكاظمي، المشرق الجديد... الفرصة ما زالت موجودة، الشرق الأوسط، 29/ اب / 2023
3. الشام الجديدة» و«لغز» المشرق سميح العيطة نشر في: الأحد 14 نوفمبر 2021 –
<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14112021&id=d7b20f59-296a-4907-8ccc-f99aba69d72a>
4. ما هو مشروع 'المشرق الجديد'، <https://iraqhouseinstitute.com>
5. ينظر: مشروع «المشرق الجديد».. إضعاف للاقتصاد العراقي أم تكامل مع مصر والأردن، <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/1>
6. إعادة التوازن: الدوافع الاقتصادية والسياسية لمشروع «المشرق الجديد»، مثنى العبيدي، مركز المستقبل للدراسات، 13/يونيو/2021
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6431>
7. اشرف محمد كشك، الاثنين 5 يوليو 2021 اخبار الخليج البحرينية، العدد: 16023 - الجمعة 4 فبراير 2022
8. مثلث مصري أردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5056>
9. قمة بغداد: هل أصبح مشروع «الشام الجديد» ممكناً، <https://www.hafryat.com/ar/blog>
10. مشروع «المشرق الجديد»: الفرص والتحديات والمسارات المحتملة، <https://epc.ae/ar/details/featured/the-new-levant-project-likely-opportunities-challenges-and-trajectories>
11. خالد عليوي العرداوي، إدارة السلطة في العراق: رؤية إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq>
12. ملاحظات اقتصادية حول مشروع المشرق الجديد، <https://business.uokerbala.edu.iq/wp>
13. سكوت لانسكي، الأردن والعراق بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf
- كذلك يمكن مراجعة، أحمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهري للدراسات الإستراتيجية، <https://www.alnahrain.iq/post/372>
14. ملاحظات اقتصادية حول مشروع المشرق الجديد، حيدر آل طعمة، مركز الفرات 7/7/2021 - <file:///C:/Users/acer/Desktop>
15. القاهرة وبغداد.. آفاق وأعدة لشراكة إستراتيجية، <https://gate.ahram.org.eg/News/2547269.aspx>
16. المصدر السابق نفسه، كذلك يمكن مراجعة مصر والعراق.. روابط اقتصادية على طريق الازدهار بقيادة «الشام الجديد»
<https://al-ain.com/article/egypt-iraq-economic-road-prosperity>
17. مشروع «المشرق الجديد»: الفرص والتحديات والمسارات المحتملة، مركز الإمارات للسياسات، 7/9/2020، الرابط: <https://bit.ly/2SyGFv4>
18. مشروع المشرق الجديد.. الأهداف والتحديات، <https://politicalstreet.org/4081> كذلك ينظر: تحالف جديد؟ زعماء مصر والعراق والأردن يتو افقون على تعزيز التعاون، <https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF>
- كذلك ينظر: الوعود والمخاطر التي يواجهها المشرق الثلاثي الجديد للعراق، <https://www.mei.edu/publications/alwwd-walmkhatr-alty-ywajh-ha-almshrq-althlathy-aljdyyd-lraq>
19. المصدر نفسه، كذلك ينظر: الشام الجديد.. هل تنجح مصر والأردن والعراق في تنفيذ المشروع، <https://www.alestiklal.net/ar/view/9346>
20. مشروع المشرق الجديد .. الأهداف والتحديات، <https://politicalstreet.org/4081>
21. أحمد عبد الرزاق شكار، المشرق الجديد رؤية استشرافية لستراتيجية العمق العربي للعراق، <https://almadapaper.net/view.php?cat=235312>
22. خالد العرداوي، العراق ومحيطه الإقليمي العربي... نحو إستراتيجية فاعلة من أجل شراكة مستقبلية مثمرة، مركز الفرات 24/8/2021
<http://fcds.com/politics/1603> كذلك ينظر: «رؤية الشام الجديد».. تحالف مصري عراقي أردني لقيادة الازدهار بالمنطقة العربية، الدستور 27/ ديسمبر 2021